أسباب اختلاف النقل عن الإمام أحمد في ألفاظ الجرح والتعديل
دراسة تحليلية نقدية

"Factors Contributing to Variations in the Transmission of Imām Aḥmad's Critical Terminology in al-Jarḥ wa al-Taʿdīl: A Critical Analytical Study"

10.35781/1637-000-169-002

أ.د. حميد قوفي*

*أستاذ الحديث وعلومه - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

الملخص:

يتقصّى هذا البحث إشكالية اختلاف النقول في ألفاظ الجرح والتعديل المنسوبة للإمام أحمد بن حنبل، ومدى دقتها وصحتها. ويتمحور حول سؤال مركزي: ما مدى موثوقية الأقوال النقدية المنسوبة للأئمة - ومنهم الإمام أحمد- في ظل الاختلاف بين الناقلين؟ مستعرضاً قضايا ثبوت الألفاظ، ودقة المصادر، ومستويات الضبط لدى الناقلين. واعتمدت الدراسة المنهجين: التحليلي والنقدي بتتبع الأقوال في مصادرها الأصلية، والتمييز بين الثابت منها وبين ما وقع فيه وهمٌ أو تصرفٌ أو نقلٌ بالمعنى. وخلص البحث إلى أن قدرا كبيرا من التعارض في أحكام الإمام أحمد ليس حقيقيا، بل يعود لاختلاف طرق النقل أو تجريد النصوص من سياقها أو ضعف ضبط بعض النقل ونحو ذلك. وتبرز أهمية هذا البحث في ملء فراغ علمي لم تسده الدراسات السابقة. ويقدّم إطاراً تأصيلياً للتحقيق في نسبة الأقوال النقدية إلى الأئمة، بما يعزّز موثوقية الأحكام الحديثية المعتمدة على أقوالهم، ويُسهم في تطوير منهجيات البحث الحديثي.

الكلمات المفتاحية :أحمد بن حنبل، الجرح والتعديل، اختلاف النقل، النقد الحديثي.

ISSN : 2410-1818

"Factors Contributing to Variations in the Transmission of Imām Aḥmad's Critical Terminology in al-Jarḥ wa al-Taʿdīl: A Critical Analytical Study"

Prof. Hamid Goufi

Abstract

This study investigates the problem of discrepancies in the transmitted wordings of *jarḥ wa-taʿdīl* statements attributed to Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, examining their accuracy and authenticity. It centers on a key question: to what extent are critical evaluations attributed to leading authorities—among them Imām Aḥmad—reliable in light of divergences among transmitters? The study explores issues related to the establishment of wording, the reliability of sources, and varying levels of precision among narrators. Employing analytical and critical methodologies, the research traces these statements back to their original sources, distinguishing verified reports from those affected by error, editorial alteration, or paraphrasing. It concludes that much of the apparent inconsistency in Imām Aḥmad's judgments is not genuine but results from differences in transmission, contextual detachment, or inadequate precision. The study fills a scholarly gap and offers a methodological framework for accurately attributing critical statements, thereby strengthening ḥadīth evaluation methodologies.

Keywords: Aḥmad ibn Ḥanbal; jarḥ wa-taʿdīl; transmission discrepancies; ḥadīth criticism.

ISSN : 2410-1818

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه ثقتي وأستعين، وصل الله وسلم على النبي الأسعد الكريم وعلى آله واصحابه أجمعين، اما بعد، فإن اختلاف الناقلين في نقلهم أقوالَ العلماء أمر مألوف في مختلف العلوم، ومنها علم الحديث، لكن الواقع ليس كل من ينقل عن العلماء يكون نقله صوابًا، وليس كل من يروي مذاهبهم يمتلك الكفاءة أو الأهلية لذلك. ولهذا السبب ظهرت العديد من النقول المنسوبة إلى الأئمة لم تثبت عنهم، وربما تثبت، لكنها فهمت على غير مقصود الإمام، إما بسبب إخراجها من سياقها، أو نتيجة تصرف وشرح بعيد عن المراد.

وهذه الدراسة تُعنى ببيان ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل من الجرح والتعديل في الرواة باعتباره واحدا من الأئمة النقاد المعتمدين في هذا العلم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التحقيق فيما ينسب إلى الإمام أحمد من ألفاظ الجرح والتعديل، والتمييز بين ما نقل عنه نقلا صريحاً، وما نقل عنه بالمعنى، أو بالتخريج على أقواله، وكذا ما أخطأ الناقل عنه أو تأول كلامه بما لم يرده الإمام.
- وضع أسس في فهم أسباب الاختلاف عن الإمام وعن غيره من الأئمة.
- إبراز الجانب النقدي للأقوال المنسوبة للإمام أحمد بغرض الوقوف على الصواب منها، وإخراج غير الثابت عنه.
- التأكيد على أن هذه الدراسة ليس الغرض منها الاستقراء التام لجميع ما نقل عن افمام احمد من ألفاظ الجرح والتعديل، وإنما تتخذ منها نماذج تحليلية يُبنى عليها في التقويم المنهجي.

مشكلة البحث:

ترتكز هذه الدراسة على سؤال مركزي وهو: ما مدى موثوقية الأقوال المنقولة عن الإمام أحمد بن حنبل في ألفاظ الجرح والتعديل، في ضوء اختلاف الروايات فيها وتعددها؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات:

1- إلى أي مدى يؤثر اختلاف النقل، والتصرف في الألفاظ، وتفاوت مراتب الناقلين في توثيق أقوال أئمة النقد الحديثي -ومنهم الإمام أحمد- خاصة؟

2- هل كل ما نقل عن الإمام أحمد من ألفاظ الجرح أو التعديل نصَّ عليه وصحّ عنه؟

3- هل المصادر الناقلة لأقواله كانت دقيقة في ذلك؟

ISSN : 2410-1818

4- هل كان الناقلون لأحكامه في الرواة في درجة واحدة من التثبت والإتقان؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات، تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل منهج نقدي للتحقيق في الأقوال المنسوبة للإمام أحمد في ألفاظ الجرح والتعديل، من خلال تتبعها ودراستها وتحليلها والموازنة بين النقول المتعددة فيها.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة منهجين رئيسيين:

الأول: المنهج التحليلي: حيث اعتمدت هذه الدراسة على تتبع الأقوال المنقولة عن أحمد بن حنبل في المصادر والمراجع المعتمدة، واستخراج نصوصها من مظانها الأصلية ثم تحليل دلالاتها في سياقها العلمي.

الثاني: المنهج النقدي: وذلك من خلال تمحيص النقول بالمقارنة بينها، مع التحقّق من ثبوت نسبتها، وكشف ما وقع فيها من اختصار أو تصرّف أو وهم، ونحو ذلك، في ضوء النقد الحديثي المعتمد.

الدراسات السابقة: اهتمت الدراسات السابقة في مسائل الجرح والتعديل المنقولة عن الإمام أحمد بدراسة ألفاظ الجرح والتعديل وتفسيرها، ومعالجة التعارض القائم بين ألفاظ الجرح والتعديل في الراوي الواحد ونحو هذا، لكن لم أقف على دراسة مفردة تعالج إشكالية اختلاف الروايات عن الإمام وبيان أسبابه لما له من آثار ذلك في الحكم النقدي على الحديث.

أهمية هذه الدراسة

1-لما كانت أقوال أئمة النقد معتمدة في الحكم على الحديث، كان لزاما الوقوف على هذه الأقوال بدقة لما لها من أثر في الحكم على الحديث.

2-هذه الدراسة قد تمثل إسهامًا في مشروع مراجعة التراث الحديثي، وربما تحمل دعوةً أوسع إلى المراجعة في سائر العلوم.

3-تُعدّ هذه الدراسة محاولةً لتكون ضمن النماذج المقترحة لتطوير الدراسات الحديثية النقدية في مجال نقل أقوال العلماء ومذاهبهم.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وتضمن التمهيد مدخلا لبيان ظاهرة اختلاف النقل عن الأئمة ومنهم الإمام أحمد، ثم بيان مفهوم "ألفاظ الجرح والتعديل". وبعدها أسباب اختلاف النقل عن الإمام أحمد في أحكامه على الرواة جرحا وتعديلا، جاءت تحت مطالب:

المطلب الأول: ما نُسب إلى الإمام من كلام في الراوي لم يثبت عنه أصلا.

المطلب الثاني: ما نسب إلى الإمام من قول في الراوي قد تراجع عنه.

المطلب الثالث: ما وقع من خلل في فهم كلام الإمام، فنُسب له ذلك المعنى.

ISSN : 2410-1818

المطلب الرابع: الغفلة عن اصطلاح الإمام.

المطلب الخامس: ما نسب إلى الإمام من كلام في الراوي، يكون الناقل قد أخطأ فيه.

المطلب السادس: ما نسب إلى الإمام من كلام يكون النقل عنه بسند لا يثبت.

المطلب السابع: عدم الجمع أو الترجيح بين كلام الإمام أحمد المتعارض في الراوي.

ثم خاتمة جامعة للنتائج المستخرجة مما تضمنه البحث.

ISSN : 2410-1818

تمهيد

لم يسلم عِلمٌ من العلومِ، ولا فَنٌّ من الفنون من الدخيل فيه، وربما تزييف الأصيل منه، ولا يكاد يوجد عالم إلا نُسب إليه ما يُرغب عنه، وحُمّل ما لم يخطر له على باله، ولا جرى له فيه فكرٌ، ولا خطَّ به قلمه، ولا ثبت فيه مقاله. وعلم الحديث بكل فنونه لم يكن بمنأى من ذلك. ومن علوم الحديث علم الجرح والتعديل، الذي يعني ببيان أحوال الرواة بغرض معرفة المقبول منهم من غير المقبول بألفاظ مخصوصة. وقد وقع في هذا الباب كثير من التعارض من النقاد في الرواة، بل وقع التعارض في الراوي من الناقد الواحد، ولا شك أن هذا التعارض قد يكون موضوعيا واقعيا، وقد يكون متوهما غير واقعي لأسباب نعالجها في هذا البحث من خلال ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل من أحكام نقدية في الرواة.

المراد بألفاظ الجرح والتّعـديل

ألفاظ الجرح والتعديل هي: ما يصدر عن المحدثين من كلام في الرواة خاصة، الدال على التزكية أو القدح فيهم تصريحا أو تلميحا، لتمييز المقبول من رواياتهم والمردود منها. كقولهم: فلان ثقة، أو ثبت، أو قولِهم: فلان ضعيف أو كذّاب، ونحو هذا، أو قولِهم: فلان لا يسأل عنه، أو فلان حاطبُ ليلٍ[1]، وكقول أيوب السختياني: «لو أنّ فضْلاً الرقاشيّ وُلد أخرسَ، كان خيرًا له»[2]، وغير هذا، بغرض التّمييز بين من يؤخذ عنه الحديث ومن يردّ حديثه. وألفاظ الجرح والتعديل منها ما هو شائعٌ مستعملٌ، كقولهم: ثقة، حجّة، لا بأس به. ومنها ما هو قليلُ الإستعمال، كقولهم: فلان لا يسوَى شيئا، أو لا يسوَى فلسًا. ومنها ما هو نادر، كقول بعضهم: «كان يثبِّج الحديث»[3]. وقد تكون بعض

[1]–هذه العبارة استعملها سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنّوخيّ إمام أهل الشام، في سعيد بن بشير الأزدي، انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير 100/2، وكذا الدارقطنيّ في محمّد بن مروان شيخ من الشيعة. انظر: سؤالات البرقاني للدارقطنيّ، ص62 رقم 458.

[2]–البخاريّ، التاريخ الكبير 118/7، أبو داود، سؤالاته لأحمد ص192.

[3]–وهذه عبارة معمر في إسماعيل بن شروس الصنعانيّ. انظر: البخاريّ، التاريخ الكبير 359/1، وابن عديّ، الكامل، 314/1. واستعملها كذلك في خلاد بن عبد الرحمن بن جندة. انظر: البخاريّ، التاريخ الكبير 187/3 وكذا الإمام أحمد في أبي عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد، انظر: أبو داود، سؤالاته لأحمد ص347.

وثبّج، يثبّج من ألفاظ التّجريح، يقال: ثبج الكتاب والكلام تثبيجا: لم يبيّنه. وقيل لم يأت به على وجهه. والثبج: اضطراب الكلام وتفتنه. وقيل التثبيج: التخليط. انظر: ابن منظور، لسان العرب 220/2 (مادة: ثبج). غير أنّ ابن عديّ كأنهّ فسّر التثبيج بالوضع، حيث تصرّف في عبارة نقلها البخاري في التاريخ الكبير (320/1)عن معمر في إسماعيل بن بن شروس: "كان يثبج الحديث"، فحكاها ابن عدي عن البخاريّ بلفظ: «كان يضع الحديث»، ثم قلّده من بعده في هذا، واعتمده؛ منهم ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين 114/1، وكذلك الذهبي في الميزان، وفي المغني في الضعفاء، ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فقال: «كذاب، قاله معمر»، وما قال ذلك معمر أبدا. وذهب برهان الدين الحلبي إلى تصنيف إسماعيل بن شروس فيمن رمي بالوضع في الحديث في كتابه الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث اعتمادا على نقل ابن عديّ كما نصّ عليه، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ النقل عن البخاريّ ليس صوابًا، والصحيح ما في التاريخ الكبير، وهو الذي رواه العقيلي في ضعفائه (84/1) بسنده عن البخاريّ، بل هو الموافق لِمَن نقل عن معمر عبارته كالإمام=

ISSN : 2410-1818

الألفاظ خاصّة بناقدٍ، كقول أبي حاتم في جبارة بن المغلس: «هو على يدَيْ عدلٍ»[1].

ولقد تكلّم في الرّواة نقّادٌ كثيرون، منهم المقبولُ المعتمدُ قولُه، ومنهم غيرُ المقبولِ المردود قوله. والمعتمدون أصناف؛ منهم المتشدّدُ، ومنهم المتساهلُ، ومنهم المعتدلُ[2]. وكذلك نجد فيهم من تكلّم في أكثر الرواة، ومَن تكلّم في كثير منهم، وفيهم مَن تكلّم في آحادهم[3].

والكلام في الرّاوي، مسؤوليةٌ عظيمةٌ، ذو شأنٍ خطِرٍ في ميزان الشّرع، لأنّه بابٌ لقبول الأخبارِ والآثارِ أو ردِّها، لذا كان لزامًا على النّاقد أن يتحرّى الإخلاصَ والصوابَ فيما يحكُم به، ويحتاط في ذلك. وكذلك الحالُ بالنِّسبة لمن ينقلُ عن النّاقد يلزمُه ذلك أيضًا، مع درايةٍ وافيةٍ بهذا العلمِ، وفهمٍ دقيقٍ لمصطلحاتِ القومِ، غير مغفّل حين ينقلُ حتىّ لا ينسبَ لأحدهم ما لم يقُلْه ونحو هذا.

والإمام أحمد واحدٌ ممّن تكلّم في كثير من الرّواة جرحًا وتعديلاً، وهو كغيره من علماء الجرح

=أحمد. انظر: رواية الأثرم عن أحمد في الكامل. والعقيلي في الضعفاء الكبير 84/1. وإسماعيل بن شروس هذا قال فيه ابن المديني: «ثقة من أهل اليمن» انظر: ثقات ابن شاهين 27، وذكره ابن حبان في الثقات31/6.

قلت: وقد استعمل عبد الرحمن بن بن مهدي عبارة "التثبيج" في سفيان الثوريّ ما يؤيد أنّ هذه العبارة لا تستعمل في الكذب والوضع، قال عبد الرحمن: «لو رأى إنسان سفيان يحدّث لقال: ليس هذا من أهل العلم، يقدم ويؤخر، ويثبج، ولكن لو جهدت جهدك أن تزيله عن المعنى لم يفعل»، انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي 33/2

[1]–ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل 550/2، وانظر تراجم من قال فيهم ذلك: عمر بن حفص العبدي، ومحمّد بن خالد الواسطي، ويعقوب بن محمّد الزهري. قلت: وقوله: على يدي عدل، عبارة استعملها للتجريح، لكنّها موهمة، مما جعل بعض الناقلين يحملها على التّعديل. قال الحافظ ابن حَجَر– موضحًا مراد أبي حاتم–: «قوله على يدي عدل معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطيّ اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية، جزموا بهلاكه غالبا، ذكره ابن قتيبة وغيره. وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب » تهذيب التهذيب124/9.

[2]–وتصنيف المتكلّمين في الرجال– بحسب التشدّد والاعتدال والتساهل– قضيّةٌ تكلّم فيها الإمام الذهبيّ في رسالته "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل"، وأحسب أنه لم يسبق إلى هذا التقعيد. وهذا التّصنيف من النّاحية النّظرية وارد، ولكن من جهة التّطبيق يحتاج الأمر إلى بحث ونظر، فلا يصحّ أن يصنّف ناقدٌ في المتشدّدين أو المتساهلين أو المعتدلين لمجرّد بعض النّصوص صدرت عنه، بل رُبّ ناقد يذكره بعضهم في المتساهلين، يجعله آخرون في المعتدلين أو العكس. وقد نجد بعض المتقدّمين ينصّ على تشدّد ناقد أو على تساهله، وهذا محلّ اجتهاد، والأمر يسير فيمن بيّن الحفّاظ حاله، مثل قول ابن المدينيّ: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهديّ على ترك رجل لم أحدّث عنه، فإذا اختلفا أخذت قول عبد الرحمن؛ لأنّه أقصدهما، وكان في يحيى تشدّد». انظر: الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد 243/1. لكن أرى أنّ المسألة نظرية، والموضوع يحتاج إلى استقراء ووضع ضوابط في هذا التصنيف، وقد يُختلف في هذه الضوابط. وقد وجدتُ العلاّمةَ المعلميّ–بعد كتابة هذا التقرير–نبّه إلى هذا، فقال: «ما اشتهر من أنّ فلانا من الأئمّة مسهّل، وفلانا متشدّد ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من يسهّل تارة، ويشدّد أخرى، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمّة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام»، والحمد لله على ما منّ. انظر: المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص8، دار الآثار القاهرة. الطبعة الأولى 1423هـ/2002م.

[3]–انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل ص158، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثالثة 1400هـ/1980م.

ISSN : 2410-1818

والتعديل المتكلمين في الرِّجال قد نُقلت عنه أحكامٌ مختلفةٌ في جماعة من الرواة، بما يظهر منها التعارض[1]، وفي الوقت نفسه نجد كثيرا من النّاقلين لأحكام أئمّة الجرح والتّعديل قد يحصل منهم الوهم في نسبة الأقوال إلى الأئمّة، ومنهم الإمام أحمد. فحكاية الأقوال في الجرح والتّعديل عن الأئمّة، منها ما ثبت عنهم، ومنها ما لم يثبت؛ فأمّا ما ثبت، فلا إشكال في نسبتهِ إلى قائله، وحكايتهِ عنه، والبناء عليه، ولكنّ المشكلَ فيه حاصلٌ من جهة تفسير ذلك، وما ينبني عليه. وأمّا ما لم يثبت فلا يجوز نسبته للإمام، ولا يصحّ حكايته عنه.

وهذا بيان أوجه الاختلاف عن الإمام أحمد.

المطلب الأول: ما نُسب إلى الإمام من كلامٍ في الراوي لم يثبت عنه أصلا

وهذا أمرٌ قديمٌ، فقد نُقل عن أئمّةٍ أحكامٌ في الرواة - في زمانهم- ما ثبتتْ عنهم، وكان الحفّاظ أنفسُهم يتولَّوْن بيانَ جهة الغلطِ في نسبة الأقوال إلى الأئمّة، ومن ذلك ما نقله المرّوذيّ قال: «قلت له- لأحمد-: ما تقول في سعيد بن جهمان؟ فقال: ثقة، روى عنه العوام بن حوشب...، قلت: يروى عن يحيى القطّان أنه سئل عنه، فلم يرضَهُ، فقال: باطل- وغضِب- وقال: ما قال هذا أحدٌ غير عليّ بن المدينيّ، ما سمعت يحيى يتكلّم فيه بشيء»[2].

بل إنّ الإمامَ أحمدَ في زمانه نُسِبت إليه أحكامٌ ما صدرت عنه، فنّد ما بلغه منها، ومن ذلك قول المرّوذيّ: «وسألته عن أبي بكر الأثرم قلت: نهيتَ أن يكتب عنه؟ قال: لم أقُلْ إنّه لا يكتب عنه الحديث، إنّما أكره هذا المسائل»[3]. ومن الخطأ الذي ينشأ عنه الاختلاف عن الإمام ما يكون سببه ذهول النّاقلِ عن تَحديد الراوي المتكلّم فيه، كما حصَل ذلك لابن شاهينَ حيث نسبَ إلى الإمام أحمدَ كلامًا في جعفر بن الحارث أبي الأشهب لم يتكلم به الإمام أحمد، إنما الذي ذكره ووثقه هو جعفر بن حيان أبو الأشهب[4]. روى ابن شاهين أنّ أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب واسمه جعفر من الثّقات. وعن ابن معين أنه قال: أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفيّ، يروي عنه محمّد بن يزيد وغيره، ليس حديثه بشيءٍ. قال أبو حفص-ابن شاهين-وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى، وهما إمامَا

[1] – وهذا التعارض بين الجرح والتّعديل في واقع الأمر له ميزتان: الأولى: أنه تعارض ظاهريّ في الأغلب الأعم، وليس تعارضا حقيقيا- أعني أنه تعارض صوريّ يتأتى فيه الترجيح، وليس حقيقيا لا يمكن معه ذلك-. الثانية: أن موضوع التعارض متجّه إلى ضبط الراوي وليس إلى العدالة في الأغلب كذلك.

[2]–المرّوذي، سؤالات ص107، وانظر: ابن حَجَر، التّهذيب 13/4

[3]–المرّوذي، سؤالات. ص130

[4]–انظر: ابن شاهين. تاريخ الثقات، ص55. تحقيق: حماد الأنصاري وابنه عبد الباري. أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ/1999م، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، سليمان بن خلف 453/1. تحقيق: أبو لبابة حسين. دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.

ISSN : 2410-1818

هذا الشّأن، يوجب الوقوف فيه، حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فينسب إلى ما قاله الثالث، والله أعلم[1].

ولم أقف على قولٍ للإمام أحمدَ في جعفر بن الحارث، فإذا كان قد سكت عنه، يكون ما نسبه إليه ابن شاهين اختلافا عليه.

ومن قرأ في كتاب بحر الدّم لابن عبد الهادي المعروف بالمبرِّد، وجد نُقولا عن الإمام أحمدَ لم تثبتْ عنه، ومن ذلك، ما جاء في ترجمة ليثِ بنِ أبي سليم، حيث نقل ابن عبد الهادي-صاحب بحر الدّم-عن أحمد من رواية الميمونيّ: «ضعيف الحديث عن طاوس، وإذا جمع طاوسا وغيره زيادة هو ضعيف[2].

والصّحيح أنّ قائل ذلك هو يحيى بن معين، وليس الإمام أحمد، والسّبب في هذا الخطأ، أن الميمونيّ ذكر نصًّا عن ابن معين-قبل هذا-في إسماعيل بن زكريّا، ثمّ ذكر بعده هذا النصّ قائلا :«ذكر اللّيث بن أبي سليم، قال:...الخ»، فلعلّ ابن عبد الهادي ذهل عن هذا، وحسِبَ أن الضّمير يعود على الإمام أحمد، "فكأنه سلك الجادّة،"[3]، وهو وَهَم. وممّا يزيد هذا تأكيدا، ما ذكره الحافظ المزيّ في "تهذيب الكمال"[4]، وابن رجب[5] في "شرح العلل" وفيهما: «قال الميمونيّ: سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم، فقال:...»، فذكر النصَّ نفسَه.

ولم يختلف قول الإمام أحمد في ترك ليث بن أبي سليم، غير أنّ هذا الّذي ذكره ابن عبد الهادي ليس للإمام، لذا نبّهت عليه.

وجاء في تهذيب التهذيب في ترجمة "هلال بن أبي زينب، فيروز القرشيّ مولاهم البصريّ: «وضعّفه الساجيّ، وقال: قال أحمد بن حنبل: "تركوه". قال الحافظ ابن حجر: «وهو عجيب؛ فإنّما قال أحمد في

---

[1]-ابن شاهين، عمر بن أحمد، ذكر من اختلف العلماء والنقاد فيه. ص 45. تحقيق حماد الأنصاري وابنه عبد الباري. أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ/1999م.

[2]-هكذا جاءت العبارة في "بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام بمدح أو ذمّ ". وفي شرح العلل لابن رجب: «هو ضعيف الحديث عن طاووس؛ فإذا جمع بين طاووس وغيره فزيادة هو ضعيف». انظر: بحر الدم ص360، تحقيق أبو أسامة وصي الله بن محمد. دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى 1989م. وانظر: شرح العلل ص358

[3]-مما يحسن التنبيه عليه في هذا الموضع، وقوع الوهَم فيما ينقله بعض الباحثين من أقوال الإمام أحمد، لا سيما ما يرويه الميمونيّ، وعبد الله بن أحمد، فإنهما ينقلان عن الإمام يحيى بن معين كذلك، فقد يذهل الناقل عن هذا؛ فينسب إلى الإمام أحمد قولا ليس له إنّما هو لابن معين، كما حصل في المثال السابق.

[4]-المزي، تهذيب الكمال 285/24

[5]-ابن رجب، شرح العلل ص358

ISSN : 2410-1818

شيخه[1]»[2]. ولم أقف على كلامٍ للإمام أحمدَ في هلالِ بنِ أبي زينب فيما راجعت من المصادر. وأعجبُ ممّا عجِب منه الحافظُ، اعتمادُ ابن الجوزيّ والذهبيّ وابن عبد الهادي في "بحر الدم" على نقل الساجيّ وحكايته من غير أن يعزوه إليه، بل تصرّفهم يدلّ على الجزم بصحّة هذا النقل عن الإمام أحمد[3]. والحال أنّ الإمامَ أحمدَ قد أخرج في المسند حديثًا لهلال عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة في فضل الشهيد[4].

قلت: وفيما قاله الحافظ ابن حجر نظر، فإنّ الإمام أحمد لم يقُلْ ذلك؛ لا في هلال ولا في شيخه شهر، وعبارة "تركوه" كلام ابن عون، وليس كلام الإمامِ أحمدَ، والدّليل على ذلك ما رواه عبد الله بن أحمد قال: «سمعت أبي يقول: يحكون عن ابن عون قال: حدثنا هلال بن أبي زينب. قال: حدثنا شهر بن حوشب وقد تركوه. يعني بذلك رموه بشيء، ضعفوه»[5]، ورواه ابن عديّ كذلك - من غير طريق أحمد- ، عن النضر بن شميل عن ابن عون قال: إنّ شهراً قد تركوه»[6]. وشهر لم يتركه الإمام أحمدُ، بل قال فيه: «لا بأس به. وقال: أنا أحتمله وأروي عنه، من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده؟"[7]. وقال في رواية حرب بن إسماعيل: «ما أحسن حديثه، ووثقه»[8]. وقال عثمان بن سعيد الدارميّ: «بلغني أنّ أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب»[9].

فبان من هذا أنّ القول بترك شهر بن حوشب مما نقله الإمام أحمد عن العلماء. ويبقى ما نقل عنه في هلال، وقد ذكرت قبلُ أنّي لم أقف عليه، والله أعلم.

---

[1] وهو شهر بن حوشب الأشعريّ، مختلف فيه، روى له مسلم مقرونا. انظر: الذهبي، الميزان 389/3

[2]- ابن حجر، التهذيب 290/4. ينظر: ترجمة هلال بن أبي زينب.

[3]-انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين 177/3، والذهبي، الميزان 97/7، وكذا المغني له 714/2، والمبرد، بحر الدم ص444.

[4]- قال-أحمد-:حدثنا محمد بن أبي عدي، عن ابن عون عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "لا تجف الأرض من دم الشهيد حتى يبتدره زوجتاه، كأنهما ظئران أظلتا- أو أضلتا-فصيليهما ببراح من الأرض، بيد كل واحدة-أو في يد كل واحدة منهما حلة خير من الدنيا وما فيها". المسند 337/13 رقم 7955.

[5]- أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية ابنه عبد الله- 134/3، وانظر: العقيلي، الضعفاء الكبير 191/2.

[6]-ابن عديّ، الكامل 37/4، وانظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق 233/23

[7]-انظر: أبو داود، سؤالاته ص349

[8]-انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 382/4

[9]-ابن عساكر، تاريخ دمشق 23/ 233، وانظر: المزيّ، تهذيب الكمال 584/12

ISSN : 2410-1818

وأحيانا قد يكون السبب في نسبة الاختلاف إلى الإمام اعتماد الناقل على ناقل آخر قد وهِم ووهل، ثمّ يتّبعه على وهَمه، من غير أن يرجع إلى المصدر الأصل، ومن ذلك ما حكاه الحافظ ابن حَجَر في اللسان عن الذهبيّ في الميزان، في ترجمة "إسحاق بن ناصح"، فإنّ الذهبيّ نقل عن أحمدَ قال: "كان من أكذب الناس، يحدّث عن البتّي عن ابن سيرين برأي أبي حنيفة.."[1]. قال الحافظ ابن حَجَر: «وقد وقع للمؤلّف هنا وهَمٌ عجيبٌ، تبع فيه ابن الجوزيّ؛ وذلك أنّ قول أحمد المذكور إنّما هو في إسحاق بن نجيح الملطي، وقد أعاده المؤلّف في ترجمة إسحاق بن نجيح على الصّواب. وسبب الوهَم أوّلا فيه: أنّ ترجمة ابن ناصح في كتاب ابن أبي حاتم تلي ترجمة ابن نجيح، فانتقل بصر الناقل من ترجمة إلى ترجمة. والله أعلم»[2].

قلت: وللذهبيّ بعضُ النقول عن ابن الجوزي تحتاج إلى نظر، كنقله عن الإمام أحمد كلامًا في محمد بن قيس الهمدانيّ المرهبيّ، قال ابن الجوزي: «ضعّفه أحمد بن حنبل»[3]. وتبعه الإمام الذهبي في الميزان[4]، وكذا ابن عبد الهادي المبرّد في بحر الدم[5]. ولم يعقب الحافظ ابن حجر على هذا النقل في لسان الميزان كما فعل في مواضع، بل ولا في التهذيب، إنّما اكتفى بقوله: «قرأت بخطّ الذهبي ضعّفه أحمد بن حنبل»[6].

ولم أقف على كلام للإمام أحمدَ فيه ما يدلّ على ضعف محمد بن قيس، إلاّ أن يكون مستندُهم ما جاء عن عبد الله بن أحمد قال: «سألته-يعني أباه-عن محمد بن قيس، الذي حدّث عن إبراهيم عن الأسود؟ فقال: "هو الهمدانيّ"، ثمّ قال: "سمعت هشيما يحدّث بحديث الأسود، فقال: هذا رجل من أهل الكوفة، وكأنّه ضعّفه، وقال هشيم: ما روى هذا الحديث غير هذا الرجل، كأنه ضعّفه»[7].

فلعلّ هذا النصَّ هو الّذي جعلهم ينسبون إلى الإمام أحمدَ تضعيفَ محمدِ بنِ قيس، وهو محتمل، لكنّ السياق يدلّ على أنّه كلام هشيم. بل جاء عند العقيليّ أبْيَنَ من هذا، وأنّ التّضعيف إنّما هو من

[1]-الذهبي، الميزان353/1 ، والنص في العلل ومعرفة الرجال 30/2، وكذا هو في الكامل 330/1، وفي الضعفاء كبير 105/1 لكن فيه "عن البتي وعن ابن سيرين"، وكذلك في تاريخ بغداد 320/6

[2]-ابن حَجَر، لسان الميزان 376/1

[3]-ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين 93/3

[4]-الذهبي، الميزان 308/6

[5]-المبرد، بحر الدم ص383

[6]-ابن حجر، التهذيب 367/9

[7]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال – رواية ابنه عبد الله- 505/2

ISSN : 2410-1818

قِبل هشيم. قال العقيليّ: «محمد بن قيس المرهبيّ عن إبراهيم عن الأسود قال: إن قلت: إن تزوجت فلانة فهي طالق. فسألت ابن مسعود. فقال: "بانت منك أخطبها". حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي قال: سمعت هشيْما يحدّث عن محمد بن قيس عن إبراهيم عن الأسود، يعني بهذا الحديث، فقال: هذا رجل من أهل الكوفة وكان هشيْم ضعفه. وقال هشيم: ما روى هذا الحديث غير هذا الرجل كأنه ضعفه»[1]. فليس في هذا النصّ ما يدلّ على أنّ التّضعيف من قبل الإمام أحمد.

والغريب كيف فات ابن الجوزيّ والذهبيّ والمبرِّد النقلَ الآخرَ عن الإمام؟ وهو قوله: «صالح، أرجو أن يكون ثقة»، وقد ورواه عنه عبد الله ابنه[2]، وإن كان هذا ليس نصّا صريحا في توثيقه، لكنّه ليس نصًّا في تضعيفه قطعا. وقد وثّق محمدَ بنَ قيس هذا الأئمةُ ابنُ معين، قال في رواية إسحاق بن منصور: «ثقة»[3]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[4]، وذكره ابن حبان في ثقاته[5]. غير أن يعقوب بن سفيان قال عنه: «لين الحديث»[6].

وجاء في التّهذيب لابن حَجَر، في ترجمة داود بن عمرو الأوديّ الدِّمشقيّ، عن ابن حزم قال: ضعّفه أحمد، وقد ذكر بالكذب[7]. قال الحافظ ابن حَجَر: «كذا قال ابن حزم، وما أدري من هو الذي ذكره بالكذب»[8]. قلت: لم يضعّفه الإمام أحمد، بل قال فيه: حديثه حديث مقارب[9]. وقال: مقارب الحديث، ما أرى بحديثه بأسا[10]. ومن قال فيه هذا لا يصلح أن يعبّر عنه بتعبير الإمام ابن حزم "ضعفه أحمد".

---

[1]-العقيلي، الضعفاء الكبير 126/4

[2]-انظر: العلل ومعرفة الرجال 504/2

[3]-انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 61/8

[4]-المصدر نفسه

[5]-ابن حبان، الثقات 373/5

[6]-انظر: ابن حجر، التهذيب367/9

[7]-ابن حزم، المحلى 471/7

[8]-ابن حَجَر، التّهذيب 169/3

[9]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبد الله- 495/2.

[10]-أبو داود، سؤالاته ص257

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: ما نسب إلى الإمام من قول في الراوي قد تراجع عنه

قد يتراجع النّاقد عن حكم صدَر عنه، لما يظهر له من نظر جديد، أو ما يطرأ له من اجتهاد فيه، ويعرف ذلك إما من جهة النص، أو من جهة العمل.

1-ومن ذلك كلام الإمام أحمد في عليّ بن عاصم[1]، فقد اختلف حكمه فيه في ظاهر النصوص والنقول؛ فحكى ابن عرفة[2] قال: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن عليّ بن عاصم، فقال: يكتب حديثه»[3]. وقال أبو داود: «سمعت أحمد، قيل له: عليّ بن عاصم؟ قال: أمّا أنا فأحدِّث عنه، وحدّثنا عنه»[4]. وقوله: "أمّا أنا فأحدّث عنه" إشارة إلى الخلاف فيه، وأنّ منهم مَن لم يرَ الرواية عنه.

وقال محمّد بن يحيى النيسابوريّ: قلت لأحمدَ بنِ حنبل في عليٍّ بنِ عاصم، وذكرت له خطأه، فقال أحمد: كان حماد بن سلمة يخطِئ، وأومأ بيده خطأ كثيرا، ولم ير بالرواية عنه بأسًا»[5]. وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة: «قيل ليحيى بن معين: إنّ أحمد بن حنبل قال: عليّ بن عاصم ثقة. قال: لا والله، ما كان عليٌّ عنده قطّ ثقةً، ولا حدّث عنه بحرفٍ قطّ، فكيف صار اليوم عنده ثقة؟!»[6].

قلت: ولا يقول ابنُ معين هذا بلا علم أو بلا حجّة، وهو صاحب الإمام، وأحد العارفين بأخباره وعلمه، وكلامه هذا محمول على أنه لم يعلم بحكم الإمام أحمد، وأنه ذكر ما كان يعرفه عنه قبلُ، فاستصحب رأيه القديم. فيكون الإمام أحمد ترك الرواية عن الراوي أوّلا، ثم روى عنه، وهذا ما فات الإمام يحيى، وقد روى عنه في المسند[7]، ونفي الإمام يحيى ذلك مطلقا محجوج بما نقل عنه وبما في المسند. والله أعلم.

وكأنّ ابنَ حبّان أخذ كلامَ ابنِ معين هذا، واكتفى به، وزعم أنّ الإمام أحمد كان سيّء الرأي فيه، قال ابن حبّان: «كان أحمد بن حنبل رحمه الله سيّء الرأي فيه»[8].

وليس الأمرُ كما ذهبَ إليه الحافظُ ابنُ حبّانَ؛ فقد جاء من طرقٍ أخرى أنّ الإمامَ أحمدَ تراجعَ

---

[1]-ابن صهيب الواسطيّ أبو الحسن القرشي التيمي (ت:221هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد 447/11، وتهذيب التّهذيب44/5

[2]-وهو الحسن بن عرفة بن يزيد، أبو علي العبدي (150هـ-257هـ)، انظر ترجمته: إبراهيم بن مفلح، المقصد الأرشد 327/1

[3]-ابن عدي، الكامل 191/5

[4]-أبو داود، سؤالاته ص322.

[5]-الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 447/11

[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل 198/6، وفي رواية أحمد بن زهير: "ثقة ليس بكذاب"، انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 455/11

[7]-روى عنه اكثر من عشرين حديثا.

[8]-ابن حبّان، المجروحين 113/2

ISSN : 2410-1818

عمّا كان يراه في عليِّ بنِ عاصمٍ، وذلك فيما رواه محمودُ بنُ غيلانَ، قال: «أسقطه-يعني علي بن عاصم-أحمدُ وابنُ معين وأبو خيثمةَ، ثم قال لي عبد الله بنُ أحمدَ: إنّ أباه أمَره أن يدورَ على كلِّ مَن نهاه عن الكتابةِ عن عليِّ بنِ عاصم فيأمره أن يحدّث عنه»[1]. وهذا صريح في رجوع الإمام أحمد عما كان يراه من الامتناع عن الكتابة عن عليّ بن عاصم والأمر به. مع إقراره بوقوع الخطأ في روايته، كما جاء عنه في رواية صالح بن أحمد: «علي بن عاصم مثل الناس يغلط»[2]، وكذا في رواية ابن أبي الثلج، أن أحمد سئل عن علي بن عاصم فقال: «ما له؟ يكتب حديثه، أخطأ، يترك خطأه، ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره»[3].

2- ومن ذلك أيضا ما رواه المرّوذيّ عن الإمام قال: «قلت-يعني لأبي عبد الله-: كتبتَ عن ابن وهب شيئا؟ قال: لا»[4]. وقال المرّوذيّ أيضا: «وقال في ابن وهْب: كان حديثه بعضه سماع، وبعضه عرض، وبعضه مناولة، وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوة، قال فلان. وقال: قد رأيت ابن وهب ولم أكتب عنه، ثم كتبتُ عن رجل عنه. قال: وأخبرني بعض أصحابنا أنه رأى ابن وهب عند ابن عيينة، فقال له: الكتب التي عرضها عليك ابن أخي، أرويها عنك؟ ثم قال يحيى: أخبرنا أنه شهد ابن وهب عند ابن عيينة»[5].

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصحّ حديثه وأثبته. قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يُسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه، وجدته صحيحا»[6].

3- ومن ذلك أيضا ما جاء عن الإمام من الحكم على إبراهيم بن أبي الليث، فقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: «كان أحمد بن حنبل يجمل القول فيه، وكان يحيى بن معين يحمل عليه»[7]. ومثله حكى عثمان بن سعيد الدارمي[8]. وقال صالح جزرة: «كان يكذب عشرين سنة، وأشكل أمره على أحمد

---

[1]-ابن حَجَر، التّهذيب 44/5

[2]-ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل 198/6.

[3]-المصدر السابق 198/6.

[4]- المرّوذي، سؤالاته ص.105

[5] -المرّوذي، سؤالاته ص41.

[6]-ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل 189/5.

[7]-ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل 461/2.

[8]-انظر: ابن عدي، الكامل 269/1.

ISSN : 2410-1818

حتى ظهر بعد»[1]. وقال الخطيب البغداديّ: «وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعليّ بن المدينيّ، حتى ظهر بعدُ» [2]. لكنّ صاحب "بحر الدّم" اكتفى بنقل حكم واحد، وهو الذي تراجع عنه الإمام، قال: "أشكل على أحمد"[3]، وهذا قصور منه، لأنّ كلامه يوهم أنْ ليس للإمام أحمد فيه قول أو موقف، والصحيح خلاف ذلك، وقد تبيّن لنا من خلال النقول السابقة أنّ الإمام أحمد لم يتبين أمرَ إبراهيمَ بنِ أبي الليث هذا، وأشكل عليه، ثم عرفه بعد ذلك، كما ذكر الخطيب البغداديّ.

المطلب الثالث: ما وقع من خلل في فهم كلام الإمام، فنُسب له ذلك المعنى

والحقّ أنّ هذا يقع كثيرا، والخطأ فيه مزلّة قدم؛ لأنّه يفضي إلى الخطأ في الحكم على الراوي وربما على الخبر. فكَم من عبارةٍ لإمامٍ فُسِّرت بخلاف مراده، وحُملت على غير قصْده، أو تحرّفت عن أصلها، فحصَل بها خللٌ، بل قد ينسب للنّاقد اختلافٌ في الراوي لِما يظهر من الاختلاف في الألفاظ المنقولةِ عنه، والحالُ أنّ الأمرَ متّفقٌ عنده، إنّما الخلل في تفسير بعضِ تلك الألفاظِ، بحمْلِ بعضها على التّجريح، أو على التّعديل، أو بجعلِ الجرح الخفيف جرحًا شديدًا أو العكس. وقد يكون السّبب هو الجهل أو الذهول عن الظروف المحيطة بكلام النّاقد في الرّاوي، أو غير ذلك. وكثيرا ما يحكي الراوي- التلميذ- كلام الإمام فيختصر عبارته؛ كأن يقول مثلا: "وثقه"، أو "قواه"، أو "ضعفه" أو "وهّاه"، أو "كذبه"، ونحو هذا. فيأتي بعض النقلة فيحكي هذا الحكم المجمل من غير تحرير أو تدقيق في الكلام، وفي هذا السياق أجد العلاّمة المعلميّ قد أحسن إذ نبّه إلى هذا الأمر- وهو يتحدّث في كيفية البحث عن أحوال الرواة- ، فقال: «إذا رأى في الترجمة "وثّقه فلان" أو "ضعّفه فلان" أو كذّبه فلان"، فليبحث عن عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال: "هو ثقة"، أو "ضعيف" أو "كاذب"»[4].

وقد وقع لبعض الأكابرِ خلل في تفسير كلام بعض الأئمّة، ثمّ نسب لهم ذلك الفهم، ومن ذلك ما حكاه عثمانُ بنُ أبي شيبةَ عن عبد الرحمن بنِ مهديّ، أنه قال في إسرائيل بن يونس: "إسرائيل لصّ، يسرق الحديث"[5]. هكذا حكاه عثمان بن أبي شيبة، وفيه خللٌ؛ فإنّ الإمام ابنَ مهديّ قال: «كان إسرائيل في الحديث لصًّا»[6]، ففهِم منه عثمان بن أبي شيبة أنه تجريح للراوي، فزاد عبارةً مفسّرةً وهي

---

[1]–ابن حَجَر، تعجيل المنفعة ص22، تحقيق: إكرام الله إمداد الله. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

[2]–الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 193/6.

[3]– المبرّد، بحر الدّم ص59.

[4] المعلمي، التنكيل 67/1.

[5] انظر: ابن حَجَر، التهذيب 230/1.

[6] رواه عبد الله بن أحمد عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن مهديّ. انظر: العلل ومعرفة الرجال 366/3، وكذا: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 330/2.

ISSN : 2410-1818

:"يسرق الحديث"، بينما حملها أخوه أبو بكر بن أبي شيبة على خلاف ذلك، حيث قال: «لم يُرِد أن يذمَّه»[1]. وكذلك فسّرها عبد الله بن أحمد، فقال: «يعني أنه كان يتلقّف العلم تلقّفا» كذا رواه عنه ابن أبي حاتم[2]. ولا يخفى الفرق بين العبارتين.

وقد حصل مثلُ هذا في كلامِ الإمام أحمد، ومن ذلك: ما جاء في سؤالات أبي داود للإمام، قال أبو داود: «قلت لأحمد بن حنبل: عاصم بن ضمرة أحبّ إليك أم الحارث ؟-يعني الحارث الأعور- فقال: عاصم، أيّ شيء لعاصم من المناكير؟[3]- قال الحسين بن إدريس راوي السؤالات: "أي ليس له مناكير"»[4].

وعلّق الدكتور إبراهيم اللاحم عند إيراده هذا المثال، فقال: «وما ذكره الحسين محتمل، ويحتمل النصّ معنى آخر، وهو أن لعاصم مناكير، لكنّها قليلة بالنسبة لما عند الحارث الأعور»[5].

ولعلّ هذا هو المتعيّن؛ فإنّ فيه ما يشهد لهذا الفهم، وهو ما جاء في الكامل لابن عديّ، وفي المجروحين لابن حبان؛ فقد ترجم له ابن عديّ، وقال: «لم أذكر له حديثا لكثرة ما يروي عن عليّ ممّا تفرّد به، وممّا لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات. البليّة من عاصم ليس ممّن يروي عنه»[6].

وقال ابن حبان: «كان رديءَ الحفظ فاحشَ الخطأ، يرفع عن عليٍّ قوله كثيرا، فلما فحُش ذلك في روايته استحقّ التّرك على أنه أحسن حالا من الحارث»[7].

ولكن في عبارة ابن عديّ إشارة إلى كثرة مناكير عاصم هذا، وكذلك يفهم من عبارة ابن حبان، وهذا كلّه مخالف لنصّ الإمام أحمد. فالأولى تفسير كلام الإمام بما ذكره الدكتور اللاحم، والله أعلم.

قلت: ومع هذا؛ فإنّه يبعد أن يدّعيَ الإمامان ابنُ عديّ وابنُ حبانَ ما ذكراه، وقد عُرف من طريقتهما تتبّع مرويات الراوي للحكم عليه، ومَن نظر في كتاب الكامل وقَف على هذه الحقيقة. وأحسب أنّه لو لم يقفا على مناكيرَ لعاصمٍ ما صحّ لهما ادعاءُ ذلك. والله أعلم.

---

[1] انظر المصدر السابق 366/3.

[2] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 330/2.

[3] أبو داود، سؤالاته ص287.

[4] انظر: سؤالات أبي داود ص287.

[5]-اللاحم، إبراهيم. الجرح والتعديل ص355

[6]- ابن عدي، الكامل 224/5

[7] -ابن حبان، المجروحين 126/2

ISSN : 2410-1818

المطلب الرابع: الغفلة عن اصطلاح الإمام

مَن لم يكن خبيرًا باصطلاح الإمامِ، أو كان غافلاً عنه، قد يكون ذلك مظنّةَ الزلل في تفسير كلامه، بحَمْله على غير مرادِهِ، وإبعادِهِ عن مجراهُ وسياقه، لذا كان لِزامًا على كلِّ من يتصدّى للإفادة من هذا العلم- أخذًا وعطاءً- أن يقفَ على معاني المصطلحاتِ عند كلّ ناقدٍ، باستقراءِ عباراته ومعرفة سياقاتها؛ فإنّ لبعضهم عباراتٍ يصطلح عليها، قد لا يكون مدلولُها كما يتبادر إلى الذِّهنِ لأوّل الأمر.

والإمام أحمدُ واحدٌ ممّن صدرتْ عنه ألفاظٌ كثيرةٌ في الجرح والتعديل، وربما جرى على لسانه بعضُ الألفاظ، أطلقها على آحاد الرواة، وهي قليلة، لا تكاد تتكرّر عنده. وإذا لم يعِ الناقلُ مدلولَ هذه الألفاظِ، ربما نسب إلى الإمام الاختلافَ في الرّاوي، وهذا في الواقع موجود؛ ومن ذلك:

استعمال الإمام أحمدَ عبارةَ "المنكر" في الحكم على الرواة، كقوله: فلان منكر الحديث، أو له أحاديث مناكير، أو له مناكير... وهذا الإطلاق كثير في كلامه.

والمنكر اصطلاحٌ موضوعٌ لبيان ضعفِ الحديثِ وعدمِ حجِّيته، وله استعمالان؛ أحدهما: في الإسناد- الراوي- ، وثانيهما: في المتن.

ووَصْف الحديث بالنكارة يُراد به بيانُ خطأٍ أو غلطٍ وقع فيه، وأنّه لا يُعرف كذلك. لذا يقابلون المنكر بالمعروف، كقولهم: هذا حديث منكر لا يعرف[1]. ولا يكون الحديث منكرا إلا لغلطٍ أو وَهَمٍ وقع في الإسناد من أحد رواته قطعا. فكلُّ نكارةٍ في الحديث أصْلُها خطأٌ من الراوي. والقاعدة أنّه متى كثرت أوهام الراوي وأخطاؤه كان منكر الحديث متروكه.

والحديث عن المنكر عند الإمام أحمدَ، -المرادُ بحثُه هنا- ، هو ذكرُ الاختلاف عليه في تفسير مصطلح: المنكر، وما يترتب عليه من تأويلٍ في كلامه، ونسبةِ الحكم له. ومن ذلك: ما نقله الحافظُ ابن حَجَر عن الإمام أحمدَ في كلامه على بريد بن عبد اللّه بن أبي بردة، قال الإمام أحمد: «طلحة بن يحيى أحبّ إليّ من بريد بن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدّث بحديث عصفور من عصافير الجنّة»[2].

قال الحافظ ابن حَجَر: «احتج به- يعنى بريدا- الأئمّة كلّهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[3]. ومعنى هذا أنّ الإمام أحمد لم يقصد الكلام في بريد، إنّما أراد أنّ له أفرادا

[1]-انظر: ابن أبي حاتم، العلل 162/2، 184/2،

[2]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله 11/2

[3]-ابن حَجَر، هدي الساري ص392، قلت: ومذهب الحافظ ابن حَجَر في تفسير عبارة الإمام أحمد هذه بيّنه في أكثر من موضع، لا سيما في هدي الساري مقدمة فتح الباري، ومن ذلك ما جاء في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة، قال أحمد في رواية أبي داود:=

ISSN : 2410-1818

يغرب بها فحسب.

وبهذا الإطلاق يكون قد حمل كلام الإمام أحمد في هذا الموضع على غير مراده، والذي أراه أنّه يريد تليين بريد، كما يفيده السّياق؛ فإنّه قال: «طلحة بن يحيى أحبّ إليّ من بريد بن أبي بردة..»[1]، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيميّ الكوفيّ، قال فيه أحمد: «صالح الحديث»[2]. وقال يحيى القطّان: لم يكن طلحة بالقويّ[3]. وقال البخاريّ: منكر الحديث[4]. وقال النسائيّ: ليس بالقويّ[5]. لكن وثّقه أبو حاتم[6]، وابن معين[7]، وأبو زرعة[8]، وأبو داود[9]، والعجليّ[10]، وابن عدي[11].

وأمّا بريد بن عبد الله فقد تكلّم فيه جماعة من الأئمّة؛ قال أبو حاتم: «يكتب حديثه، وليس بالمتين»[12]. وربما قال البخاريّ: «ليس بذاك القويّ»[13]. وقال النسائيّ: «ليس بذاك القويّ»[14]. وقال ابن حبان:

="منكر الحديث". وقال الحافظ ابن حَجَر: «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله». هدي الساري ص453

[1]–أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله 11/2

[2]–الميمونيّ، سؤالات ص168

[3]–ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 477/4، وابن عدي، الكامل 112/4

[4]–انظر: الذهبي، الميزان469/3، وابن حَجَر، التهذيب 25/5

[5]– النسائي، الضعفاء والمتروكين ص60، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1369هـ. وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 469/3

[6] –ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 477/4

[7] –ابن معين، التاريخ، رواية الدوري 48/4، 408/4

[8] –قال أبو زرعة: "صالح" انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 477/4

[9] انظر، الذهبي، الميزان 469/3، وابن حَجَر، التهذيب 25/5

[10] انظر: العجلي، معرفة الثقات244/1

[11] انظر: ابن حَجَر، التهذيب 25/5

[12]–ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 426/2

[13]–نقل الإمام ابن عديّ هذا الكلام عن شيخه محمد بن أحمد بن حماد، ثم قال: «أظنه ذكره عن البخاريّ». الكامل 62/2، ولقد أكثر الإمام ابن عدي من النقل– في كتابه الكامل– عن ابن حماد عن البخاريّ.

[14]–النسائي، الضعفاء والمتروكين ص23 انظر: الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاريّ في الجامع الصحيح 441/1.

ISSN : 2410-1818

كان يخطئ[1]. وقال أبو زرعة: «شيخ ليس بالقويّ»[2] . ووثّقه يحيى بن معين في رواية الدوري[3]، وقال النسائيّ في رواية أخرى: «ليس به بأس»[4] ، وقال ابن عديّ: «أرجو أن لا يكون ببريد هذا بأسا»[5].

ثمّ إنّ في نقل الحافظ ابن حَجَر ما يدلّ على خلاف ما فسّر به كلام الإمام، وذلك فيما جاء في ترجمة طلحة بن يحيى قال: «بقية كلام أحمد: بريد: له أحاديث مناكير، وطلحة إنّما أُنكِر عليه حديث "عصفور من عصافير الجنة"»[6]. فقول الحافظ: "إنّما أُنكِر عليه حديث عصفور من عصافير الجنة"[7]؛ يُفهم منه أنّ بريدًا قد أُنكِر عليه أكثرُ من ذلك، ومعنى قوله: "أنكِر عليه"، أي لم يوافق على روايته، وأنّها خطأ. وقد نبّه إلى هذا طائفة من الأئمّة؛ قال العقيليّ في ضعفائه في ترجمة طلحة بن يحيى- بعد روايته الحديث-: «وأوّله لا يحفظ من هذا الوجه»[8]. وقال ابن عبد البرّ في التمهيد: «وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع، وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتجّ به، وهذا الحديث مما انفرد به، فلا يعرج عليه»[9]. وقال الذهبيّ: «انفرد طلحة بأوّل الحديث، وأما آخره فجاء من غير وجه»[10].

قلت: وقد جاء عن المرّوذيّ تفسير هذه العبارة، بحملها على التضعيف كما في ترجمة "الحكم بن عطية"، قال المرّوذيّ: «كيف هو؟ قال: البصريّ؟ قلت: نعم الذي روى عن ثابت. قال: كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدّث بأحاديث مناكير. وكأنه ضعفه»[11].

---

[1]–ابن حبان، الثقات 116/6

[2]–البردعيّ، سؤالاته لأبي زرعة ص361

[3]–ابن معين، التاريخ، رواية الدوري

[4]– انظر: الباجيّ، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاريّ في الجامع الصحيح 441/1.

[5]–ابن عدي، الكامل 63/2

[6]–ابن حَجَر، التهذيب 28/5

[7]–لم يُنكَر عليه إلا أوّل الحديث، وهو قول عائشة: «أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي من صبيان الأنصار». وفي رواية «دُعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة غلام من الأنصار ليصلي عليه». ومع هذا أخرجه مسلم في صحيحه من هذا الوجه. انظر: صحيح مسلم، كتاب القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين 2050/4، وأخرجه من وجه آخر؛ من طريق فضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين مرفوعا.

[8]–العقيليّ، الضعفاء الكبير 226/2

[9]–ابن عبد البرّ، التمهيد 350/6. قلت: ولم ينكر عليه إلا أول الحديث كما سبق.

[10]–الذهبيّ، الميزان 343/2

[11]–المرّوذي، سؤالاته ص78

ISSN : 2410-1818

فقوله: "وكأنّه ضعّفه" يدلّ على أنّ قوله "يحدّث بأحاديث مناكير" لا يعني به مطلق التفرّد والإغراب.

وكذلك جاء عنه في ترجمة "عمر بن راشد" قال عبد اللّٰه بن أحمد: «هو يمامي. فقلت: هو ثقة؟ فقال: حديثه حديث ضعيف، حدث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير، ليس حديثه حديثا مستقيما»[1].

وبهذا يكون مراد الإمام أحمد ليس كما بيّنه الحافظ في هذا الموضع. إنّما أراد من قوله "له أحاديث مناكير" أفرادا خاصّة؛ وهي المنكرة المردودة. واللّٰه أعلم.

المطلب الخامس: ما نسب إلى الإمام من كلام في الراوي، يكون الناقل قد أخطأ فيه

ومن ذلك، ما حصل للحافظ ابن حبّان في ذكره بشر بن شعيب بن أبي حمزة في المجروحين، معتمدا على نصّ للإمام البخاريّ، وهو قوله: «تركناه حيًّا سنة ثنتي عشرة ومائتين»[2]، وأخطأ فيه ابن حبّان حيث وقع له فيه حذف كلمة "حيًّا..."، ونقل عنه قوله: "تركناه". قال الإمام الذهبيّ: «أخطأ ابن حبّان بذكره في الضعفاء، وعمدته أنّ البخاريّ قال: تركناه، كذا نقل فوَهِم على البخاريّ، إنّما قال البخاريّ: "تركناه حيّا سنة اثنتي عشرة ومائتين"[3]. وكذا قال الحافظ ابن حجر: «وذكره ابن حبّان أيضا في الضّعفاء، ونقل عن البخاريّ أنّه قال: "تركناه". وهذا خطأ نشأ عن حذفٍ؛ فالبخاريّ إنّما قال: تركناه حيًّا»[4].

ومن ذلك أيضا، ما ذكره الإمام الذهبيّ في ترجمة عمر بن سعيد الدمشقيّ، قال الذهبيّ: «...قال أبو حاتم: كتبت حديثه وطرحته. وقال أحمد بن حنبل: أخرج إلينا كتاب سعيد بن بشير، فإذا أحاديث سعيد بن أبي عروبة...»[5]. قال الحافظ ابن حَجَر: «وقد تَحرّفت عبارةُ أحمدَ بنِ حنبل على المؤلِّف- يعني الذهبيّ- من الاختصار؛ وذلك أنه قال: "كتبتُ عنه، وتركتُ حديثه. وذاك إني ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة، فأخرج إلينا كتاب سعيد بن بشير، فقال: هذه أحاديث سعيد بن أبي عروبة، فتأمله، فبين

[1]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية ابنه عبد الله- 0108/3

[2]-البخاريّ، التاريخ الكبير" ترجمة بشر بن شعيب" 76/2

[3]-انظر: الذهبيّ، الميزان 318/1

[4]-ابن حجر، التهذيب 395/1

[5]-الذهبيّ، الميزان 239/5

ISSN : 2410-1818

العبارتين فرق. والذي أوردناه هكذا ساقه العقيليّ[1] وابن عديّ[2]، وابن حبان...»[3].قلت: والنّص في العلل ومعرفة الرجال من رواية عبد الله بن أحمد[4]، وبنحوه في التاريخ الكبير للبخاري[5]، والخطيب في تاريخ بغداد كلّهم من طريق عبد الله بن أحمد[6].

والعجب من الحافظ ابن حَجَر، يتعقّب الإمامَ الذهبيّ في اللّسان، لكنَّه في التّهذيب-فيما زاده على المزيّ تَحت رمز: تمييز-ينقل العبارة نفسها مختصرة من غير تعقيب هكذا: «قال أحمد بن حنبل: ذهبت أنا وأبو خيثمة إليه، فأخرج إلينا كتاب سعيد بن بشير، فقال: هذه أحاديث سعيد بن أبي عروبة»[7].

مثال آخر: نقل الإمام أبو بكر الإسماعيليّ عن الإمام أحمدَ أنّه قال في عباد بن العوام: "مضطرب الحديث"، وهذه العبارة نقلها الإسماعيليّ عن الأثرم عن الإمام، ولكن وقع فيها بترٌ أحدَثَ خللاً في فهمِ مراد الإمام أحمد، بيّنه الحافظ ابن حَجَر في تهذيبه، قال: «نقل الإسماعيليّ عن الأثرم كلام أحمد فأطلقه، والذي في علل الأثرم مقيّد بسعيد»[8]؛ أي أنّ اضطرابه مقيّد بروايته عن سعيد بن أبي عروبة. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: «عباد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»[9].

المطلب السادس: ما نسب إلى الإمام من كلام يكون النقل عنه بسند لا يثبت

رواية الضّعفاء في كلّ فنٍّ يُتحفّظ منها بل لا يؤبه بها، لا سيما إذا كانت مخالفةً لرواية الثّقات الأثبات، ويتأكّد هذا الأمر في هذا الباب؛-في بيان أحوال الرّواة ومراتبهم-؛ فثقة الرّاوي والنّاقل شرط في كلٍّ هذا. وكذلك لا يعتدّ بما لا سند له، أو ما له سند منقطع لا يُعرف رواته أو بعضهم.

وقد نُقِلت عن أئمّةٍ أحكامٌ في الرواة، لم يكن الناقلون لها في مرتبة من يعتدّ بنقلهم، وخاصّة

---

[1]-العقيلي، الضعفاء الكبير 167/3

[2]-ابن عدي، الكامل 57/5

[3]-ابن حَجَر، لسان الميزان 307/4

[4]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال -رواية عبد الله- 210/3

[5]-البخاريّ، التاريخ الكبير 160/6رقم2025، ونصّه: قال البخاريّ: قال أحمد: تركته. أخرج لنا كتاب سعيد بن بشير فإذا أحاديث ابن أبي عروبة».

[6]-الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 200/11

[7]-ابن حَجَر، التّهذيب 399/3

[8]-ابن حَجَر، التهذيب 86/5

[9]-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 83/6

ISSN : 2410-1818

إذا تعارضت مع نقول من يوثق بنقله، ومن ذلك مثلا: ما رواه عمرو بن عليّ الفلاس عن عبد الرحمن بن مهديّ في فرج بن فضالة، قال: «حدّث عن أهل الحجاز أحاديث مقلوبة منكرة»[1]. وقال الفلاّس: «كان عبد الرحمن لا يحدّث عن فرج بن فضالة، ويقول: حدّث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أحاديث منكرة مقلوبة»[2]. وقال زكريا بن يحيى الساجيّ: «الفرج بن فضالة الحمصيّ، أبو فضالة ضعيف الحديث، روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير، كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهديّ لا يحدثان عنه»[3].

فمفاد هذه النقول أنّ عبد الرحمن بن مهديّ قد ترك الرواية عن فرج بن فضالة بالكليّة، ولم يعبأ بروايته، ولكن جاء عنه نقل آخر يناقض هذا، فقد روى عليّ بن عبد العزيز البغويّ، قال: «حدثنا سليمان بن أحمد، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهديّ يقول: ما رأيت شاميًّا أثبت من فرج بن فضالة، وما حدّثت عنه فأنا أستخير الله في الحديث عنه. فقلت له: يا أبا سعيد، حدِّثني عنه. قال: أكتب. حدّثني فرج بن فضالة..»[4].

وهذه الحكاية ردّها الحافظ ابن حجر لحال ناقلها سليمان بن أحمد، قال ابن حجر: «لا يغترّ أحد بالحكاية المرويّة في توثيقه عن ابن مهديّ؛ فإنّها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطيّ وهو كذاب. وقد قال البخاريّ: تركه ابن مهديّ»[5].

وأما ما نُقل عن الإمام أحمد من أقوال، لا يثبت إسنادها، فأسوق مثالا لذلك: فقد نقل الإمام الذّهبيّ في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن الإمام أحمد أنّه قال: "سأله سائل-أي سأل بشرا-: أسمعت من أبيك؟ قال: لا قال. فقرئ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. قال أحمد: فكتبت عنه على وجه الاعتبار". قال الذهبيّ: «فهذه القصّة عنه هكذا ليست بصحيحة؛ فإنّ أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال ذُكر لي أنّ أحمد سأله»[6]. هكذا جاءت العبارة في الميزان، وفيها بعض الاختصار؛ فإنّ عبارة أبي حاتم: «ذُكر لي أنّ أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئا؟ قال: لا. قال: فقرئ عليه، وأنت حاضر؟ قال: لا قال. فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدّث عنه»[7]. والمعنى أن الإمام أحمدَ لم

[1]-ابن عدي، الكامل 28/6

[2] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل /85، والعقيلي، الضعفاء الكبير 462/3

[3] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 392/12

[4] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 390/12

[5] ابن حجر، التهذيب، 235/8

[6] الذهبي، الميزان 318/1

[7] انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل 359/2

ISSN : 2410-1818

يحدّث عن بشر بن شعيب بشيء، إنّما كتب عنه فحسب، وليس الأمر كذلك، بل حدّث عنه كما في المسند، كذا نبّه عليه الحافظ ابن حجر، قال: «في تلك الحكاية أنّ أحمد لم يحدّث عن بشر، وليس الأمر كذلك، بل حديثه عنه في المسند»[1]. وذكر أنّ هذه الحكاية منقطعة[2].

والشاهد أنّ إسنادَ هذه الحكايةِ منقطعٌ؛ إذ لم يسمعها الإمام أبو حاتم من الإمام أحمد، ثمّ جاءت مخالفةً للواقع؛ وهو أنّ الإمام أحمد قد حدّث عن بشر بن شعيب. فمن أجل هذا ضعّفوها وردّوها.

المطلب السابع: عدم الجمع أو الترجيح بين كلام الإمام أحمد المتعارض في الراوي

كثيرًا ما نقف على تعارض في كلامِ الإمام في الحكم على الرّاوي جرحًا وتعديلاً، وعند تتبّع أقواله وسبْرِها، والبحثِ الدقيقِ في ملابساتها وحصرِها، يسقط أحدُهما-غالبًا-إمّا الجرح أو التعديل، فيُفهم حينئذٍ أنّ الإمامَ إنّما أراد حُكمًا خاصًّا في ذلك الرّاوي، وأنّ هذا التعارضَ في الواقع ليس حقيقيًّا، بل هو ظاهريّ، يمكن رفعه بعد السبر والتحقيق.

وبعد التتبّع لتراجمَ كثيرةٍ ورد فيها التّعارض، خلصتُ إلى طريقةٍ في التعامل مع هذا التعارض، وأنّ الأمرَ لا يخلو من واحد من هذه المسالك: مسلك الجمع، أو معرفة المتقدّم والمتأخّر من أقوال الناقد.

وأعني بالجمع أنْ لا يُلغى القولانِ المتعارضانِ في الرّاوي، وإنّما نُعمِل كلّ قولٍ بحسب ملابساته، وما يقتضيه الحال، فمثلا: "زياد بن عبد الله البكائي" اختلف فيه؛ فمنهم من ضعّفه، ومنهم من وثّقه، وعند التحقيق والنظر، يمكن القول بأنه ثبْتٌ في حديثه عن محمد بن إسحاق في المغازي، ضعيف في سائر الشيوخ، فنكون قد أعملنا القولين، ولم نلغ واحدا منهما.

ومِن الجمْعِ بين القولين المتعارضين فيما جاء عن الإمام أحمدَ، كلامُه في أيوب بن عتبة اليماميّ؛ وقد اختَلَف[3]، فيروي عبد الله-ابنه-عنه، أنّه قال: «مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير- قال عبد الله له: عن غير يحيى بن أبي كثير؟ قال: «هو على حال»[4]، وفي موضع آخر: «أيوب بن عتبة ثقة، إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير»[5]. وقال أبو زرعة الدمشقيّ: سمعت أحمد بن حنبل يضعّف رواية أيوب بن عتبة وعكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير»[6]. ونقل حنبلُ بنُ إسحاق عنه أنّه قال:

---

[1] ابن حجر، التهذيب 395/1

[2] انظر: المرجع السابق

[3]-وهذا مثال للمسألة الواردة في الفقرة الثالثة (2)، وهي: أن يتعارض الجرح والتّعديل، ويكون الجرح مختصًا بشيخٍ، والتعديل في سائر الشيوخ.

[4]-أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله 117/3

[5]-الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 4/7

[6]- أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو النصري، تاريخه ص213 رقم1143.

ISSN : 2410-1818

«أيوب بن عتبة ضعيف الحديث»[1].

هكذا جاءت هذه الرِّوايات عن أحمدَ مقيّدة، غير رواية حنبل فجاءت مطلقةً، والأصلُ أنْ يحملَ المطلقُ على المقيَّد للجمع بين القولين. فيكون التضعيف هنا خاصّا، والتّوثيق عاما. لكنيّ وجدتُ الإمامَ الذّهبيّ- وتبعه ابن عبد الهادي في "بحر الدم"[2]- نقل عن الإمام أحمد كلامه بتصرّف فقال: «ضعفه أحمد، وقال مرة: ثقة، لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير»[3]. وهذا الكلام من الإمام الذهبيّ يوهم بأنّ الأصلَ عند الإمام أحمد تضعيفُ أيوب، بينما في أكثر الروايات عنه جاء تضعيفه له مقيَّدًا بحديثه عن يحيى بن أبي كثير. ولعلّ الإمامَ الذهبيَّ رجّح القول بتضعيفه بالنظر إلى أنّ أكثرَ الأئمّة على ذلك. والله أعلم.

مثال آخـر: اختلف قول الإمام أحمد في رشدين بن سعد، فقال حرب بن إسماعيل الكرمانيّ: «سألت أحمد فضعّفه، وقدّم ابن لهيعة عليه»[4]. وقال الميمونيّ: «سمعت أبا عبد الله يقول: رشدين بن سعد ليس يبالي عمّن روى، ولكنّه رجل صالح... وقال: رشدين ليس به بأس في حديث الرقائق»[5]. وعن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: سئل أحمد بن حنبل عن رشدين بن سعد، فقال: «أرجو أنّه صالح الحديث»[6].

فالذي تدلّ عليه رواية حرب أنّ الإمام أحمد قد ضعّف رشدين مطلقًا، بينما الروايات الأخرى ففيها ما يدلّ على أنّه ليس ضعيفا بالكليّة، إنّما يُحمل ذلك في غير أحاديث الرقائق، فإنّه لا بأس فيما يرويه في هذا الباب، ولكن ليس مطلقا كذلك، بل إذا توبع، وعبارة الإمام أحمد تومئ إلى ذلك: "أرجو أنه صالح الحديث"؛ أي فيما يرويه لا على سبيل الانفراد، لأنّ لفظ "صالح الحديث"، يطلق عندهم على من يحتاج إلى متابع.

وأما مسلك معرفة المتقدم من أقوال الناقد والمتأخر منها، فقد يتبيّن من التّعارض بعد الدّراسة، أنّ الأخذ بأحد القولين مبنيّ على معرفة وقت ورودهما؛ فربما يكون الرّاوي جرّح بأمرٍ تاب منه، ورجع عنه، فمَنْ عرَف ذلك احتمله أو وثّقه، ومَن لم يعرفْ ذلك جرّحه، فالتّوثيق حادثٌ بعد التّوبة ورجوع الرّاوي عن ذنبه-ما لم يكن كذبًا في الحديث-بينما التّجريح مبنيّ على استصحاب حال الذّنب؛

---

[1]-الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 4/7

[2]-انظر: المبرد، بحر الدم ص78

[3]-الذهبي، الميزان 460/1

[4]-ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 513/3

[5]-العقيلي، الضعفاء الكبير 66/2

[6]-ابن عديّ، الكامل 149/3

ISSN : 2410-1818

فحينئذ نُعمِل آخر القولين ونسقط المتقدّم، ومن ذلك ما وقع لوهب بن منبّه، كان يُتّهم بالقدر ثمّ رجع عنه، بهذا صرّح الإمام أحمدُ، بينما ضعّفه الفلاس. قال الذهبيّ: «وقد ضعفه الفلاس وحْدَه، ووثقه جماعة». وما ذكره الإمام أحمد هو الذي اعترف به وهب نفسه، قال: «كنت أقول بالقدر، حتى قرأت بضعة وسبعين كتابا من كتب الأنبياء، في كلها: من جعل لنفسه شيئا من المشيئة فقد كفر، فتركت قولي»[1].

أمّا ما نُقل عن الإمامِ أحمدَ من التّعارض في الحكمِ على الرّاوي وقد عُلِمَ- بعدُ-تراجعُهُ عن أحدهما ما حكم به على علي بن عاصم، وكذلك حكمه على شبابة بن سوار، كتب عنه الإمام ثم تركه، فقد روى أحمد بن محمد بن هانئ قال: "قلت - للإمام-: كيف كتبت عن شبابة؟ فقال لي: نعم، كتبت عنه قديما شيئا يسيرا، قبل أن نعلم انه يقول بهذا - يعني كلاما في الإرجاء ذكره قبل هذا-"[2]. وروى أحمد بن أبي يحيى قال: "سمعت أحمد بن حنبل، وذكر شبابة، فقال: تركته، لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله: وأبا معاوية؟ قال: شبابة كان داعية"[3]، وكذلك صرح زكريا الساجي: "صدوق يدعو إلى الإرجاء"، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه"[4]. فبان من هذه الروايات أن قدح الإمام أحمد في شبابة حاصل بعد العلم بحاله، وقد كان قبل ذلك لا يعلم بمذهبه في الإرجاء.

[1]-انظر: الذهبي، الميزان 148/7-149، وابن حجر، التهذيب 147/11

[2]-العقيلي، الضعفاء الكبير 195/2

[3]-ابن عدي، الكامل 45/4

[4]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 298/9

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

بعد تحرير هذه الدراسة العلمية يمكن إجمال النتائج التي خلصتُ إليها في نقاط موجزة:

1- بينت هذه الدراسة أن للنقل عن الأئمة شروطا: أ- صحة السند إلى كلام الإمام. ب- الوثوق بالنقلة وبمراتبهم. ج- التحري والدقة في نقل عبارة الإمام كما صدرت عنه.

2-وقَفَتنا هذه الدراسة على وجوب التفريق بين ما ينقل عن الإمام من نصٍّ كلامه، وبين ما ينقل من فهم الناقل وتصرّفه، وأعني بذلك التفريق بين النصّ الصريح والنصّ غير الصّريح والتخريج على قول الإمام.

3-ضرورة اعتماد المصدر الأصلي في النقل، والتحفظ من اعتماد مصدر فرعيّ إذا توفر الأصليّ.

4-عدم الاغترار بما ينقله كثير من النقلة عن الأئمّة دون التثبّت في صحّة ما ينقل عنهم.

5-ينبغي التمييز بين مراتب النقلة، بين المتخصص وغير المتخصص، وبين المعتمد عند الأئمة وغير المعتمد.

6-الوقوف على أسباب الاختلاف كفيل برفع كثير من الاضطراب في الجانب التطبيقيّ، وقد أبرزت هذه الدراسة مجموعة من الأسباب، منها:

-الاختلاف في فهم كلام الإمام، أو الغفلة عن اصطلاحه.

-الخطأ المحض في العزو إلى الإمام كلامًا لم يثبت عنه.

-عدم أهلية الناقل، أو بُعده عن هذا التخصّص.

-عدم الوقوف على النصّ الصريح للإمام.

-الجهل برجوع الإمام عن كلامه أو بعض أقواله.

-التصرف في نصّ الإمام من قِبل الناقل.

مع التنبيه على أن هناك أسبابا أخرى تركتها مخافة الطول، واكتفيت ببعض ما حررته في هذه الدراسة.

التوصيات

يمكن اقتراح جملة من الأفكار قد تكون إضافة للبحث الحديثي المعاصر، أذكر منها ثلاث توصيات أراها جديرة بالبحث والدراسة.

1- تنقية كتب علم المصطلح من النقول غير الثابتة عن الأئمّة، أو ما نسب إليهم خطأ أو تأويلا. وتتبع أسانيد تلك النقول والنظر فيها.

2- التحقيق في النقول الحديثية من غير المتخصصين في الحديث وبيان مدى صوابها ودقتها.

3- تخصيص دراسات أخرى عن أئمة آخرين كابن معين أو أبي حاتم الرازي أو أبي زرعة أو غيرهم ممن اشتغل بالجرح والتعديل.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

1- **إبراهيم بن مفلح**. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الرشد ، الرياض، الطبعة الأولى 1990م.

أحمد بن حنبل.

2- العلل ومعرفة الرّجال رواية ابنه عبد اللّه.تحقيق وصي اللّه بن محمد عباس. المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت، الرياض. الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.

3- المسند. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى 1421هـ/2001م.

4- **ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد.**الجرح والتّعديل. دار إحياء التراث بيروت، الطبعة الأولى 1371هـ/1952م.

5- **ابن الجوزي،** عبد الرحمن بن عليّ. الضعفاء والمتروكين. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ /1986م.

ابن حبان، محمد بن حبان

6-كتاب الثّقات. دار الفكر، الطبعة الأولى 1395هـ /1975م.

7- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الباز، مكة المكرمة.

ابن حزم، علي بن محمد. المحلى. دار الفكر، بيروت.

8- **ابن رجب،** عبد الرحمن بن أحمد. شرح علل التّرمذيّ. تحقيق صبحي السّامرائيّ. عالم الكتب، الطبعة الثّالثة 1416هـ/1996م.

9- **ابن شاهين**، عمر بن أحمد، ذكر من اختلف العلماء والنقاد فيه، تحقيق حماد الأنصاري وابنه عبد الباري. أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ/1999م،

10- **ابن عبد البرّ**، يوسف بن عبد البر. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق أسامة بن إبراهيم. (من ج 10 إلى 24). الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1425هـ/2004م.

11- **ابن عدي،** عبد اللّه بن عديّ. الكامل في الضّعفاء. دار الفكر، بيروت 1414هـ/1994م

12- **ابن عساكر،** علي بن الحسن. تاريخ دمشق. دراسة وتحقيق علي شيري. دار الفكر، بيروت.

13- **ابن معين،** يحيى بن معين. التاريخ، رواية الدوريّ. تحقيق أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1399هـ/1979م.

14- **ابن منظور،** محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت.

15- **أبو داود،** سليمان بن الأشعث. مسائل الإمام، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض اللّه. مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م.

ISSN : 2410-1818

16- أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو الرازي، تاريخه. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ/1996م.

17- ابن الوزير اليماني، تنقيح الأنظار- بشرحه توضيح الأفكار. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1366هـ،

18- الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاريّ في الجامع الصحيح، تحقيق أبو لبابة حسين. دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة الأولى 1406هـ/1986م.

19- البخاريّ، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. دار الفكر.

20- البرذعي، عبيد الله بن عبد الكريم. سؤالات لأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين. تحقيق سعدي الهاشمي. دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية 1409هـ.

21- البرقاني، عليّ بن عمر. سؤالاته للدارقطني-رواية الكرجي، محمد بن الحسن، تحقيق عبد الرحيم. كتب خانه جميلي، لاهور باكستان، الطبعة الأولى 1404هـ

22- البلقيني، عمر بن رسلان. محاسن الاصطلاح، وضع حواشيه خليل منصور. دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م.

23- حميد قوفي. إتحاف الطالبين بمنج النقد عند المحدثين. شركة الأصالة للنشر. الجزائر 2023

الخطيب البغدادي، أحمد بن ثابت.

24- تاريخ بغداد. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م، الثانية، 1425هـ/2004م.

25- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض 1403هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد.

26- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثالثة 1400هـ/1980م.

27-سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسيّ. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ/1983م

28-المغني في الضعفاء. تحقيق نور الدين عتر. دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1391هـ.

29-ميزان الاعتدال في نقد الرّجال. تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

30- العجلي، أحمد بن عبد اللّه. معرفة الثّقات بترتيب الهيثميّ. بعناية: عبد المعطي قلعجي.دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ/ 1984م.

العسقلاني، أحمد بن عليّ، ابن حجر

31-تعجيل المنفعة، تحقيق إكرام اللّه إمداد اللّه. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

ISSN : 2410-1818

32-تهذيب التّهذيب. دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد، الطبعة الأولى 1325هـ.

33-لسان الميزان. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة 1406هـ/ 1986م. بخدمة دائرة المعارف العثمانية النظامية. الهند.

34- العقيلي، محمد بن عمر. الضّعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. المكتبة العلمية بيروت. الطّبعة الأولى.1404هـ/1984م.

35- اللاحم، إبراهيم بن عبد اللّه. الجرح والتّعديل. مكتبة الرّشد. الطّبعة الأولى 1424هـ/2003م.

36- المبرد، ابن عبد الهادي. بحر الدم، تحقيق أبو أسامة وصي الله بن محمد. دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى 1989م.

37- المرّوذي، أحمد بن محمد بن الحجاج. سؤالاته لأحمد بن حنبل. تحقيق صبحي السامرائي. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.

38- المزي، أبو الحجاج يوسف. تهذيب الكمال في أسماء الرّجال. تحقيق بشار عواد. مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة الأولى 1400هـ/ 1980م.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى.

39-التّنكيل لما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل. تحقيق محمد عبد الرّزاق حمزة ومحمد ناصر الألباني. دار الكتب السّلفية، القاهرة.

40- مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. دار الآثار القاهرة. الطبعة الأولى 1423ه /2002م.

41- المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد. الكمال في أسماء الرجال. الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت. شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت. الطبعة الأولى 1437 هـ/2016 م

42- الميموني، عبد الملك بن عبد الحميد. سؤالات الإمام أحمد. المطبوع مع سؤالات المروذي.

43- النسائي، عبد الرحمن بن شعيب. الضعفاء والمتروكين. تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى 1369هـ.

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

Arcif Analytics	Google scholar
YAHOO!	دار المنظومة DAR ALMANDUMAH
Crossref doi	EBSCO
Kezana IMPACT THE NEXT	شمعة shamaa
معرفة e-Marefa (قواعد البيانات والمعلومات العربية الرقمية) e-Marefa Databank	معامل التأثير العربي

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59